المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم وأفضل الصلاة على حبيبنا رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سوف أقوم في بداية بحثي بتقديم الشكر والامتنان لكل من قدم يد المساعدة في إتمام هذا البحث، سائلاً العلي القدير أن أكون قد وفقت في بيان كافة المعلومات المتعلقة بموضوع بحثي، وسوف أقوم بتقديم جميع عناصر هذا البحث أشرح أهدافه وأعمل على تقديم المقترحات الخاصة به، على أمل الرقي والنجاح في تقديم المطلوب

اهمية البحث :

تتبع اهمية البحث في العرض الفكري والنظري لتحديات الاستثمار بين مصادر التمويل وضرورات الاقتصاد مع اشار خاصة للعراق من عام 2004 الى عام 2020 والتعرف على طبيعة التحديات واهدافها وشروط تحقيقها وكيفية الوصول الى نوع التحديات للاستثمار بين مصادر التمويل الدولي بشكل خاص في العراق لارتفاع مستويات الدين والعجز بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وتحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة

: اهداف البحث

يهدف البحث بشكل عام الى دراسة سبل تحقق التحديات بين الاستثمار ومصادر التمويل الدولي وضرورات : ويمكن تحديد الاهداف التفصيلية للبحث كما ياتي2020 الى 2004الاقتصاد مع اشارة خاصة للعراق من عام

. استعراض الاطار المفاهيمي للاستثمار ومصادر التمويل الدولي _1

.عرض الاسس النظرية للتمويل الدولي والاستثمار من حيث الاتجاهات التقليدية والحديثة وانواعها _2

.تحليل هيكل تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في العراق _3

: منهجية البحث

لتحقيق اهداف البحث اعتمدنا منهج الاستقراء باستخدام التحليل الوصفي من جانب دراسة التحديات بين الاستثمار ومصادر التمويل فضلاً عن استخدام منهج التحليل الكمي لتقدير وتفسير وتحليل مدى . 2020 الى 2004تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في العراق من عام

: فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من رؤيا مفادها ان (ان مؤشرات السياسة المالية كالايرادات والنفقات العامة لها اثر مباشر على الناتج المحلي الاجمالي)

: هيكلية البحث

: من اجل تحقيق فرضية البحث واهدافها ، ينقسم البحث الى ثلاث مباحث

المبحث الاول : الاطار النظري للتمويل الدولي والاستثمار

المبحث الثاني : واقع المتغيرات الاقتصادية في العراق

المبحث الثالث : تحليل هيكل النفقات العامة والايرادات العامة والعجز

المبحث الاول

(الاطار النظري للتمويل الدولي والاستثمار)

المطلب الاول : التمويل الدوليFinance International

إن النظرة التقليدية للتمويل هي عملية الحصول على الاموال و استخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز اساسا على تحديد افضل مصدر للحصول على اموال من عده مصادر متاحة ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الاساسية لتطوير القوى المنتجة و توسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج،وكذلك برزت عدة آراء حول مفهوم وتعريف التمويل الدولي ومن أهم هذه مفاهيم وكما يلي:

أولاً : يقول "موريس دوب التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة

ثانيا – أما الكاتب بيش فيعرفه على أنه إلامداد بالاموال الازمة في أوقات الحاجة إليها،كذلك يعرفه على أنه : توفير المبالغ النقدية الازمة لدفع و تطوير مشروع خاص وعام.

ثالثا –كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإلاداري، أو مجموعة الوظائف إلادارية المتعلقة بإدارة مجرد النقد وإلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة ألاعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة ساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به ، واتجاهات السوق المالي

رابعا– كما يعر أيضا التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به إلادارة المالية وهو نابع من رغبة ألفراد ومنشآت ألاعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية

من خلال هذه ألتعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير ألاموال الالزمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و تطويرها و ذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات وأن يكون بالقيمة[1]

[1] عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، الطبعة الاولى ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الاردن 1999، ص20 .

المطلوبة في الوقت المطلوب ، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب وطالما يشمل التمويل الجانب النقدي والمالي الذي يتزامن انسياب السلع والخدمات ولذا يندرج ضمن البعد الثاني، وألان البعد ألاول يشمل الجانب السلعي الاقتصادي الدولي [1]

اولاً :أهمية التمويل

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإهنا تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها ، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع [2] ومن هنا تظهر أهمية التمويل الدويل و له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق ما يلي:

أولًا – تحقيق وإلايفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات السلعية والخدمية بين مختلف البلدان ، وذلك عن طريق التمويل الدول

ثانيا :– توفي رؤوس ألاموال الازمة لاجناز المشاريع التي يترتب عليها ما يلي

توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء على البطالة

- **تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد**

•تحقيق ألاهداف المخططة من قبل الدولة

ثالثا– تأمين التدفقات الدولية لرؤوس ألاموال بأشكالها المختلفة

رابعا– تأمين الاتزامات المالية على البلدان المرتبة على ألاوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصا في حالة حصول الحرب أو مطالبة بتعويضات مالية

---

[1] عرفان تقي الحسني ، المصدر السابق ، ص29 .

[2] الدكتور قورين حاج قويدر ، مفهوم التمويل الدولي ، منتدى المحاسبيين العرب ، 2007

أهمية التمويل الدولى على المستوى البلدان النامية:

على مايبدو، ان التمويل الدولي، وفق الضرورات المطروحه، يعد حاجة لوجود وأستمرار اي اقتصاد سواء كان ناميا او متقدما، وهو حاجة جوهريه لاقتصاديات البلدان الناميه، حيث تتطلب عملية التنميه ألاقتصاديه– ألاجتماعيه، توفير احتياجيات عديده، للوصول الى مستوى ملائم لمعدل" النمو ألاقتصادي "وياتي في المقدمه منه رأس المال بوصفة احد عناصر الانتاج الاساسية وفقدانه او ضعفهفي البلدان النامية نجدا مضطرة للاستعانة براس المال الاجنبي لسد النقص الحاصل في العملية لتنموية في هذه البلدانوهكذا فان البحث عنه هو اهم تحدي التي تجابه البلدان النامية بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي

ثانياً : الإطار النظري لتفسير الحاجة إلى التمويل الدولي

بدأت الاهتمامات عديدة من الاقتصاديين والباحثين لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي، منها نموذج هارود – دومار الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار راس المال أي على الفجوة مابين الاستثمار المرغوب ومستور الدخل المحلي والتي اطلق عليها فجوة الادخار او فجوة الموارد المحلية . إن المشكلة الرئيسية في العديد من البلاد النامية هو النقص الشديد في المدخرات وخاصة في المناطق الفقيرة، من الاستثمارات حيث تبرز ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري من الندرة والنتيجة هي توجه قدر ضئيل جدا من الاستثمارات للاسراع من عملية التنمية الاقتصادية وقد ساد هدر الموارد التي تؤثر على الادخار في البلدان النامية، ويمكن إلاشارة إلى أهم أوجه الضياع في الادخار لدى البلدان النامية وهي :

- **وجود البطالة بأنواعها المختلفة وخاصة السافرة أو المقنعة والطاقات إلانتاجية العاطلة**
- **الاكتناز (قلة الاكتناز المحلي)**
- **التصرف غير العقلاني بالنقد ألاجنبي**
- **الاستهلاك غير العقلاني (العام والخاص)[1]**
- **التهرب الضريبي أو متأخرات الضرائب المستحقة للسلطات العامة ، أو إلاعفاءات الضريبية لبعض**

[1] عرفان تقي الحسني ، مصدر سابق ، ص 35 .

• ألانشطة الانتاجية بدون مبرر اقتصادي سليم

• هروب رؤوس الاموال للخارج والتحويلات الاخرى

ولا شك إن تعبئة هذه المدخرات الضائعة من شأنها إن ترفع من معدل الادخار المحلي من ثم الاستثمار المحلي دومنا أية أضرار بمستوى معيشة ألافراد.

ثالثاً : مصادر التمويل الدول

تنقسم التدفقات الراسمالية الدولية من حيث آلاجال الزمنية الى تدفقات قصيرة الاجل وتدفقات طويلة الاجل كما تنقسم حسب الجهات الدائنة الى مصادر رسمية ومصادر خاصة غير رسمية

أولا التدفقات الرسمية :وتنقسم بدورها الى مصادر رسمية ثنائية ومصادر رسمية متعددة الاطراف

1.مصادر التمويل الرسمية الثنائية : تتمثل في المساعدات والقروض وهي قروض قروض طويلة الاجل تزيد فترة السداد عن 5 سنوات وقد تصل الى 40سنة ويندرج هذا النوع من القروض تحت بنود القروض السهلة لانها تحوى على فترة سماح معقولة وفترة سداد طويلة و اسعار فائدة منخفظة

2. مصادر التمويل الرسمية متعددة ادطراف:تتمثل فى مصدرين هما

أ. مؤسسات التمويل الدولية: مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير.

ب.مؤسسات التمويل الاقليمية : تحوى بنك الاستثمار الاوربى،بنك التنمية الافريقية،بنك التنمية آلاسيوية،

بنك الامريكيين للتنمية،صندوق النقد العربي.

ثانياً : التدفقات المالية الخاصة غير رسمية: تتمثل فى:

1. تسهيلات الموردين:يطلق عليها قروض التصدير،ائتمان مضمون مرن من طرف الحكومات المقترضة تمنحه الشركة المنتجة أو المصدرة فى دولة ما للمستوردين في دولة أخرى ويستخدم[1] حصيلة هذا القرض فى شراء سلع

[1] عرفان تقي الحسني ، مصدر سابق ، ص40 .

وخدمات للشركة المانحة للقرض ويتم منح القرض في سنوات تتراوح من سنة الى 14 سنوات بأسعار فائدة يعتمد فى تحديدها على اسعار الفائدة فى الاسواق.

2. تسهيلات مصرفية:هى قروض قصيرة الاجل تمنحها المصارف والبنوك التجارية للمقترنين فى دولة أخرى بهدف تمويل عجز موسمى أو مؤقت ويتراوح أجل استحقاقها مابين 6 أشهر وسنة .

3. الاسواق المالية الدولية: سوق نقد دولى و سوق راسمال دولى

4. الاستثمار الاجنبى المباشر:يعرف على انه حصة ثابتة للمستثمر المقيم فى اقتصاد ما فى مشروع مقام فى اقتصاد آخر وفقا للمعيار الذى وضعه صندوق النقرد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الاجنبى 14%أو اكثر من راسمال الشركة[1]

المطلب الثاني : الاستثمار

الاستثمار حظي الاستثمار بإهتمام كبير في الأدب الاقتصادي التنموي الذي يُعَد المفتاح الرئيس للتنمية الاقتصادية ، كونه يشكل أحد العوامل المؤثرة في الناتج القومي الذي يحفز بدوره الطلب على السلع الإنتاجية ، فضلاً عن أن التقلبات التي تطرأ على الاستثمار تؤثر على الدخل والاستخدام ، كون التقلبات التي تطرأ على السلع الرأسمالية تكتسب طابعاً أقوى مما هي عليه في السلع الاستهلاكية . ويعتمد معدل النمو الاقتصادي في مدة زمنية معينة على الاستثمارات المتحققة في مدة سابقة وكفاية هذه الاستثمارات [2]، أي أن الاستثمار وسيلة مهمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لإمتداد تأثيره على النشاط الاقتصادي في المستقبل

[1] المصدر نفسه ، ص 41 .
[2] عبدالوهاب الأمين – د. زكريا عبدالحميد الباشا :"مبادئ الإقتصاد الكلي" ، دار المعرفة ، 1983 ، ص 349 .

أولاً : مفهوم الاستثمار

وردت تعاريف عديدة للاستثمار ، وكل كاتب يبني تعريفه بما يناسب مجال إختصاصه وطبيعة دراسته ، وسنحاول قدر الإمكان أن نغطي جوانب عديدة من تعاريف الاستثمار وعلى النحو التالي:

1_الاستثمار في اللغة : كلمة الاستثمار في اللغة أصلها من الفعل ثمَر ، وثمَر بمعنى نتج وتولد أو نمى وكثُر ، نقول : ثمر الشجر وأثمر إذا أظهر ثمره ونتج : ونقول ثمَر المال إذا نمَاه وكثَره ، وكذلك تطلق كلمة الثمر على حمل الشجر ، وعلى الولد لأنه ثمرة القلب[1] وإذا كان الاستثمار من معاني التثَمير والنماء والتكثير ، فهو أيضاً دلالة على الاهتمام بالتنمية وتكثير المال ، لذلك جاء في معجم الوسيط تعريف الاستثمار على أنه "استخدام الأموال في الأنتاج أما بشكل مباشر أو غير مباشر[2]

يتضح مما سبق أن المقصود بالاستثمار هو تنمية المال ، أي استغلال المال بقصد الحصول على عائد منه وهو ما يُعد من وسائل الحصول على الكسب ، فالاستثمار هو طلب كثرة المال وطلب تنميته وإستخدام الأموال في الأنتاج أما مباشرة بشراء الالآت والمواد الأولية ، أو بشكل غير مباشر كشراء الأسهم والسندات .

2_ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي :

عَرف محمد صلاح الصاوي الاستثمار على أنه "تنمية المال شرط مراعاة الأحكام الشرعية عند استثماره،فهو ثمر المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية سواء كان ذلك في التجارة (أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى")[3]

3_ الاستثمار في الموسوعات العلمية والاقتصادية :

---

[1] الإمام ابن منظور :"لسأن العرب" ، مادة (ثمر) ، م1 ، دار صادر ، بيروت ، 1965 ، ص 503-504 .

[2] إبراهيم أنيس :"المعجم الوسيط" ، ج1 ، مطبعة قطر الوطنية ، 1985 ، ص 100

[3] أحمد الصغير قراوي :"محددات ومواجهات الاستثمار من منظور إسلامي" ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف/ الجزائر ، 25-28 مايس 2003 ، ص 655

ورد في موسوعة المصطلحات الاقتصادية أن الاستثمار هو "تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية" ، وهو هنا بمثابة زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع وتتكون عناصره من المباني والتشييدات والآلات والتجهيزات ووسائل النقل والحيوانات والأرض[1] .وفي الموسوعة الاقتصادية فُسّر الاستثمار على أنه "توجيه للمدخرات نحو إستخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية، فالاستثمار هو الأنفاق على تملك وسائل الإنتاج أو تملك السلع الرأسمالية الجديدة التي تُسهم في إنتاج سلع أخرى[2]

اولاً : اهمية الاستثمار

يمكن توضيح أهمية الاستثمار بالآتي:_ [3]

أ . زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإرتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطن

ب . إيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين

ج . دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعي

د . زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات أي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة

هـ .توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين

و. توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهر

ز. إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين ، وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي .

ثانياً: اهداف الاستثمار

---

[1] . د. حسين عمر :"موسوعة المصطلحات الاقتصادية" ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1965 ، ص 21 .
[2] راشد البراوي :"الموسوعة الاقتصادية" ، ط1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1971 ،ص79 .
[3] د. ماجد أحمد عطا الله :"إدارة الاستثمار" ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2011 ، ص 13 – 14

اقتصادية وما يتوافر لديه من معلومات بشأن التسهيلات والفرص الاستثمارية، وبيئة الاستثمار التي تحيط بنشاطه بالاضافة إلى ما يميز به شخصياً أو ما يعتمد عليه من قدرات أو أجهزة إدارية

وبشكل عام يمكن التأكيد على الأهداف التالي[1]

تحقيق العائد الملائم : إذ إن هدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على إستمرار المشروع ، إذ إن تعثر الاستثمار مالياً يدفع بصاحبه إلى التوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة ، لذا فإن هدف الشخص الذي يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيداً عن الخسارة

ب . المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع : وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على المشاريع ذات المخاطرة القليلة تحسباً للخسارة ، لذا يسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس المال الأصلي

ج . إستمرارية الدخل وزيادته : إذ يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستمر بوتيرة معينة في ظل المخاطرة حفاظاً على إستمرارية النشاط الاستثماري

د . ضمان السيولة اللازمة : فالنشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة لمواجهة التزامات العمل

ثالثا : اشكال الاستثمار

أ . الاستثمار الحكومي او العام او استثمار الدولة : االابب وهو الاستثمار في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها ، ويمثل هذا الاستثمار رأس المال الحقيقي الجديد الذي يتم تحويله أما عن طريق فائض الميزانية أو القروض سواء كانت داخلية أم خارجية[2] إذ تقوم الدولة بالإنفاق على شراء سلع استثمارية لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع[3]

---

[1] أحمد زكريا صيام :"مبادئ الاستثمار" ، مكتبة جامعة غزة للبنات ، غزة ، فلسطين ، 2003 ، ص 20 .

[2] غدير بنت سعد الحمود :"العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية"، رسالة ماجستير/إقتصاد ، كلية العلوم الإدارية/ جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، 2004 ، ص 55 .

[3] عبدالله الطاهر :"مقدمة في إقتصاديات المالية العامة" ، جامعة المللك سعود ، المملكة العربية السعودية ، 1984 ، ص 14 .

ب . استثمار خاص(محلي) أو استثمار القطاع الخاص: وقد تطور هذا النوع من المشروع الفردي أو العائلي في نشاط محدود إلى شركات أو مؤسسات تضم عدداً من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الانتاجية والخدمية[1]، وعادة هذا النوع من الاستثمار يهدف إلى الربح ويمَول عن طريق الإحتياطي أو الأرباح

وهذه الاستثمارات لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود ، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ، ويتم فيه توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة.

ج . استثمار أجنبي(خارجي) : وهي الاستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل المهمة لمشاريع التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ، إذ تميز عقد التسعينيات من القرن الماضي وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال لتمويل الاستثمارات في البلدان النامية

وتعني هذه الاستثمارات توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة،أي إستخدام المدخرات الوطنية في تكوين رأس مال حقيقي جديد في دولة أجنبية ، وذلك بسبب توقعات الأرباح على أن يتم الأخذ بنظر الإعتبار عند الاستثمار في الدول الأجنبية بيئة الاستثمار في الداخل والخارج .

وهناك عدد من العوامل التي تؤثر على البيئة النسبية للاستثمار، مثل المستوى العام للأسعار للنشاط الاقتصادي ، والسياسة الضريبية والكمركية الحالية والمتوقعة ، أو أن يكون دافع الاستثمار الأجنبي التركيز على فروق الأرباح في الداخل والخارج لنفس الصناعة[2]

---

[1] د. ماجد أحمد عطا الله ، مصدر سابق ، ص 22-23 .

[2] وردخاي كريانين :"الإقتصاد الدولي – مدخل السياسات" ، تعريب د. محمد إبراهيم – د. علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2007 ، ص 216 .

المبحث الثاني

واقع المتغيرات الاقتصادية في العراق

المطلب الأول :تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق

يعد الناتج المحلي الإجمالي احد اهم مؤشرات النشاط الاقتصادي لشموله جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة، فهو يمثل القيمة الاجمالية لإنتاج الدولة خلال فترة زمنية معنية كما يضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محليا من الافراد والشركات والأجانب والمؤسسات الحكومية[1] ، أو هو مجموع القيم المضافة الاجمالية التي تقوم الفروع المختلفة في النشاط الاقتصادي بتحقيقها في مدة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، أي قيم جميع السلع والخدمات النهائية السوقية التي سيتم انتاجها في الاقتصاد، اذ يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مدى تطور ونمو مستوى الاقتصاد القومي، وهو اكثر مؤشر وضوحا في التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي، فأي تطور بالناتج سينعكس على تطور الدخل القومي ، ومن ثم يؤدي الى تحسين مستوى رفاهية الفرد الاجتماعية[2] ولدى امعان النظر في بيانات

الجدول (1) يتضح ان معدلات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كان ذات أرتفاع تدريجي خلال فترة الدراسة، لذا سجلت في عام 2003 (29585.7) مليار دينار وفي عام 2018 سجلت (251064.5) مليار دينار ، ولكن خلال هذه الفترة شهد الناتج المحلي بالأسعار الجارية انخفاضات ملحوظة في معدلات النمو كان ادناها في عام 2005 إذ سجلت(%–86.18) وكان اعلاها في عام 2015 إذ سجل (%–25.03) ، اذ يلاحظ انخفاض الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال العامين (2015–2014) مسجلا (199715.7–266420.4) مليار دينار على التوالي ، ثم بعدها عاود الارتفاع من عام 2016 مسجلا (203869.8) مليار دينار و (251064.5) مليار دينار في عام 2018 (0.85%) وكان سبب هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يرجع لتردي الظروف وأوضاع

[1] خالد روكان، واخرون، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في العراق واثرهما على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2018-2004)، مجلة جامعة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 34، 2019، ص143 .

[2] عدنان داوود محمد العذارى، عبد الجاسم عباس على الله، اثر المؤشرات المالية على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي للمدة (2015-1990)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرف والتطبيقية المجلد 27، العدد 3، 2019، ص280.

البلد الاقتصادية والسياسية ، وانخفاض أسعار النفط عالميا وزيادة النفقات العسكرية للتصدي للجماعات الإرهابية هذا أدى الى الحاق الضرر في البنى التحتية وفي الاقتصاد العراقي .

الجدول (1) نسبة[1] معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP	نسبة (معدل) النمو السنوي
2004	101788.4	53.44
2005	103568.4	1.74
2006	109368.3	5.60
2007	111455.8	1.90
2008	120626.5	8.22
2009	124659.5	3.34
2010	132731.0	6.47
2011	142696.7	7.50
2012	162587.5	26.55
2013	174990.2	7.6
2014	175335.4	0.19
2015	182051.4	3.83
2016	199476.6	9.57
2017	201059.4	0.79
2018	202776.3	0.85

المطلب الثاني : تطورات النشاط الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي تقدير اولي

تشير التقديرات المتوفرة الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من (95588) مليار دينار عام 2006 الى (107828,5) مليار دينار عام 2007 ، أي بنسبة ارتفاع (12,8%) ، ويلاحظ من خلال البيانات المتوفرة ارتفاع نسب مساهمة كافة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المذكور (باستثناء قطاع الزراعة) ، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المذكور خلال عام 2007 (2847,9) دولار أي بنسبة زيادة (27,6%) قياساً بالعام السابق ، ويعود الارتفاع الحاصل في الناتج المحلي لهذا العام الى التحسن النسبي الحاصل في الوضع الأمني والاقتصادي للبلد وزيادة عائدات النفط المصدر نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمياً. وفيما يلي تحليلاً لواقع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام[2] :

[1] من اعدادنا بالاعتماد على :
-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية، للسنوات (2010,2008,2003)
-الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.
اما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد شهد ارتفاعاً تدريجياً ملحوظاً خلال فترة الدراسة فقد سجل في عام 2003 (66335.84) مليار دينار ، وفي عام 2018 سجل (202776.3) مليار دينار ، ولكن خلال هذه الفترة شهد تقلبات في معدلات النمو لذا كان ادناها في عام 2014 مسجلا (0.19%) واعلاها في عام 2018 مسجلا

[2] قسم احصاءات ميزان المدفوعات ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي

اولا– القطاعات السلعية :

أ – قطاع النفط والتعدين : احتل هذا القطاع المرتبة الاولى من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة (53,9%) والتي تعادل (58401,3) مليار دينار عام 2007 محققًا بذلك زيادة بلغت نسبتها (10,1%) قياسًا بالعام السابق ، وقد ساهم قطاع النفط لوحده بنسبة (53,7%) من الناتج المذكور اي ما يعادل (58203) مليار دينار ويعود الارتفاع الحاصل في هذا القطاع الى ارتفاع صادرات النفط الخام خاصة بعد عودة تصدير النفط عبر المنفذ الشمالي مع ارتفاع اسعار النفط عالميا ، وتجدر الاشارة ان سعر* برميل النفط لعام 2007 (62,67) دولار للبرميل الواحد مقابل (55,56) دولار للبرميل لعام 2006 ، اي بنسبة زيادة (12,8%)

ب – قطاع الزراعة :

احتل هذا القطاع المرتبة السادسة من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة (5,0%) والتي تعادل (5454,1) مليار دينار عام 2007 مقابل (5569) مليار دينار لعام 2006 ، اي بنسبة انخفاض (2,1%) حيث لايزال هذا القطاع الحيوي يعاني العديد من المشاكل والمعوقات منها شحة المياه وارتفاع ملوحة الاراضي نتيجة تدهور شبكات الري والبزل عبر عقود من الزمن كذلك انتشار الامراض والاوبئة وعدم استخدام التقنيات الحديثة ... الـى غير ذلك .من العوامل التي ادت الى ضعف الانتاج وقلة النمو على الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة الزراعة لتنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي بغية زيادة الانتاج وتنويع الفعاليات والانشطة الزراعية ودعم المنتجين .هذا وتشير الاحصائيات المتوفرة الى انخفاض المساحات المزروعة بالخضراوات عام 2007 بنسبة (27,7%)قياسًا بالعام السابق ، حيث بلغت المساحات المزروعة بالخضراوات (1.4) مليون دونم في عام 2007 مقابل (1.7) مليون دونم عام 2006 . اما بخصوص محصولي الحنطة والشعير فتشير البيانات الى ارتفاع المساحات المزروعة بهذين المحصولين بنسبة (4,9%) قياسا بالعام السابق لتبلغ (10654,4)الف دونم مقابل (10158,1) الف دونم لعام 2006 ، حيث شهد الموسم الزراعي لهذا العام ارتفاع المساحات المزروعة بهذين المحصولين بنسبة (3,7%) و (6.6%) على التوالي مقارنة بالعام السابق[1] .

اما بخصوص كميات الانتاج فقد انخفض انتاج الحبوب (الحنطة والشعير) خلال هذا العام بنسبة (7,9%) ليصل الى (2951,1) الف طن عام 2007 مقابل (3205,6) الف طن لعام 2006 ، حيث انخفض انتاج الحنطة بنسبة (3,7%)

[1] قسم احصاءات ميزان المدفوعات ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي

والشعير بنسبة (18,6%) قياسًا بالعام السابق ، وكانت انتاجية القطاع الزراعي خلال الموسم الزراعي لهذا العام منخفضة لمحصولي الحنطة والشعير مقارنة بالموسم الزراعي السابق ، فقد انخفضت انتاجية الدونم الواحد لمحصول الحنطة من (378) كغم عام 2006 الى (351) عام 2007 ، وللشعير من (224) عام 2006 الى (171) كغم عام 2007 ، وتجدر الاشارة الى ان السبب الرئيس وراء انخفاض انتاجية الحبوب)غلة الدونم الواحد(للحنطة والشعير على الرغم من اتساع المساحات المزروعة بها الى قلة الامطار الموسمية خلال هذا العام والتي يعتمد عليها هذين المحصولين .

ج – قطاع الصناعة :

2)مليار احتل هذا القطاع المرتبة الثامنة من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي البالغة (1.7%) والتي تعادل (1817,9) مليار دينار خلال عام 2007 مقابل (1473،دينار عام 2006 ، اي بنسبة زيادة (23,4%) ، على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام الا انه لايزال ضعيفًا ويعاني العديد من المشاكل ، الا انه يؤمل تفعيل دور هذا القطاع مستقبلاً على اثر تحسن الوضع الامني بشكل اوسع وفتح باب الاستثمار ليؤدي دوره في رفع انتاجيته ، هذا وقد حققت صناعة الاسمنت ارتفاعًا في انتاجيتها خلال هذا العام ليبلغ (2706,3) الف طن للقطاع الخاص مقابل (2615,9) الف طن للعام السابق ، اي بنسبة زيادة (3,5%) ، واحتل الاسمنت العادي المرتبة الاولى من حيث نسبة الزيادة المتحققة خلال هذا العام بالنسبة لباقي انواع الاسمنت الاخرى ، حيث ارتفع بنسبة (5,3%) في حين تراجع انتاج الاسمنت بنوعيه المقاوم والابيض بنسبة (72,3% ، 0,6%) على التوالي . اما بخصوص صناعة الاسمدة فقد حققت انخفاضاً في انتاجها خلال هذا العام بنسبة (27,4%) قياساً بالعالم السابق ، حيث بلغ المجموع الكلي لكميات الإنتاج (272,9) الف طن خلال هذا العام ، مقابل (375,9) الف طن للعام الماضي[1] .

د– قطاع الكهرباء:

احتل هذا القطاع المرتبة التاسعة من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي

[1] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

الاجمالي والبالغة (1%) والتي تعادل (1040,9) مليار دينار خلال عام 2007 مقابل (779,4) مليار دينار لعام 2006، اي بنسبة زيادة (33,6%) الا انه لايزال يعاني من عجز واضح تمثل بعدم إمكانية الانتاج من مواكبة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية وذلك يعود الى ان معظم محطات الطاقة الكهربائية لاتعمل حاليًا بكل طاقاتها بسبب قلة قطع الغيار، انقطاع الصيانة و قدم البعض من هذه المحطات الى جانب اعمال التخريب التي تطال المنظومة الكهربائية ، فبخصوص معدل انتاج الطاقة الكهربائية خلال هذا العام فقد بلغ (4089,6) ميكاواط مقابل (3941) ميكاواط للعام السابق ، اي بنسبة زيادة (3,8%) في حين بلغ معدل الطلب على الطاقة الكهربائية (2736,2) ميكاواط مقابل (7324) ميكاواط للعام الماضي ، اي بنسبة زيادة (3,8%) ونتيجة لعدم كفاية الانتاج فقد بلغ معدل العجز خلال هذا العام (3746,6) ميكاواط اي بنسبة زيادة (10,8%) قياسا بالعام السابق وقد سجل معدل استيراد الطاقة الكهربائية خلال هذا العام (254,1) ميكاواط وعبر الخطين (التركي والإيراني) مقابل (311,2) ميكاواط للعام السابق ، اي بنسبة انخفاض (21,2%) .[1]

المطلب الثالث: تطورات النشاط الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي :

على الرغم من رفع الحصار الاقتصادي عن العراق الا ان قطاعاته الاقتصادية لا زالت تعاني من التدهور وذلك بسبب استمرار سوء الوضع الامني وتعطل الاستثمارات الخارجية والمحلية الامر الذي ادى الى استمرار تدني مستوى الناتج المحلي الاجمالي والذي قدر لهذا العام بـ (41115,7) مليون دولار بالأسعار الجارية اي ما يعادل (61673489,5) مليون دينار عراقي محققا بذلك معدل زيادة سنوية قدرها (21,9%)عن عام 2004 كما وبلغ متوسط نصيب الفرد 1470 دولار محققا زيادة سنوية قدرها (24,8%) عن عام 2004 اعتمادا على تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الانمائـي[2]

أولا: قطاع النفط :

[1] الاستاذ الدكتور عبد العظيم عبد الواحد الشكري ، المتغيرات الاقتصادية الكلية واداء القطاع الصحي ، العراق ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، 2019 ، ص14-15

[2] زارة التخطيط والتعاون الإنمائي/مديرية الحسابات القومية

ساهم نشاط النفط الخام بنسبة (63,9%) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر بـ (26272,9) مليون دولار لعام 2005 ، حيث بلغ انتاج النفط الخام (678,8) مليون برميل ، كما وبلغت كمية النفط المصدر(488,0) مليون برميل، وبلغ معدل سعر البرميل المصدر(53,5) دولار/ برميل .

ثانيا: قطاع الزراعة :

قدرت نسبة مساهمة القطاع الزراعي (6.7%) من الناتج المحلي الاجمالي والتي تعادل (2754,8) مليون دولار ، فبلغت كمية انتاج المحاصيل للموسمين الشتوي والصيفي (4432,9) الف طن للفترة 2004-2005 حيث بلغ انتاج الحبوب الرئيسية (3303,8) الف طن ، وبلغ انتاج محصولي الحنطة والشعير (2982) الف طن للموسم الزراعي الشتوي لهذا العام وانتاج المحاصيل الأخرى (680,7) الف طن وانتاج التمور (428,4) الف طن ، كما بلغ انتاج الاسمدة (325,7) الف طن وبأنواعه سماد (مركب ، يوريا) على التوالي (73,6 ، 252,1) الف طن ، ويتوقع زيادة انتاج هذه المحاصيل في العام المقبل وذلك من خلال معالجة وتحسين نوعية التربة واستيراد انواع من الاسمدة والالات الحديثة بأعتباره يمثل القطاع الثاني في توفير النقد الاجنبي للعراق .

ثالثًا: قطاع الصناعة :

قدرت نسبة مساهمته بـ (2%) في الناتج المحلي الاجمالي فقدر(822,3) مليون دولار حيث لوحظ تحسن نسبي في نسبة المساهمة لهذا العام وذلك بأضافة الصناعات البيتية الانتاجية لا زال هذا القطاع يعتبر مترديا لانه يتضمن فقط بعض الصناعات الانتاجي المتوسطة والصغيرة ، اما المنشآت الانتاجية الكبيرة فهي معطلة عن العمل وهذا يعتبر احد اسباب وجود البطالة .بلغت كمية انتاج الاسمنت (2561,3) الف طن وبانواعه الثلاثة) الابيض ، العادي ، المقاوم(514,4 ، 19889,1 ، 75,8)) الف طن نهاية عام 2005 ، وهذا قليل جدا لايكفي سد الحاجة المحلية مما اضطر القطاع الخاص الى استيراده من الخارج علما بان وزارة الصناعة والمعادن لايوجد لديها اية بيانات عن استيراد القطاع الخاص[1] .

رابعا: قطاع الكهرباء :

[1] مصدر سابق

بلغ المعدل الشهري لانتاج الطاقة الكهربائية (3737) ميكا واط عام 2005 في حين كان ((3320 ميكا واط في العام السابق ،و بلغ المعدل الشهري للطلب على الطاقة الكهربائية (6097) ميكا واط في حين كان (5852) ميكا واط في العام السابق، هذه توضح استمرار العجز في عدم كفاية الطاقة الكهربائية لسد الحاجة المحلية لكافة القطاعات ، كما بلغ معدل استيراد الطاقة الكهربائية (268,8) ميكاواط عبر الخطين التركي ، الايراني على التوالي (76,9 ، 191,9) ميكا واط على الترتيب والخط السوري فبلغ (25,7) ميكا واط لغاية شهر تشرين الثاني فقط علما بان قطاع الكهرباء والماء تشكل نسبة مساهمة (0,5%) من الناتج المحلي الاجمالي .

خامسا: قطاع النقل والمواصلات :

قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع (6,9%) في الناتج المحلي الاجمالي والتي تعادل (28370) مليون دولار ، حيث لوحظ تحسن نسبي لهذا العام يعود لزيادة نشاط شرآات القطاع الخاص للنقل البري وفتح شبكات الاتصال الحديثة .

سادسا: قطاع التنمية الاجتماعية :

قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع (11,9%) من الناتج المحلي الإجمالي والتي تعادل (4892,8) مليون دولار، اذ ان هذا القطاع يقوم بفتح العديد من مراكز التنمية الاجتماعية الشخصية والورش الانتاجية التي تساهم في تشغيل واستيعاب اكبر قدر ممكن من اليد العاملة العاطلة بغية الكفاءة الانتاجية وصولا لرفع حجم الناتج المحلي الإجمالي .

سابعا: قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق :

قدرت نسبة مساهمة قطاع التجارة (5,8%) من الناتج المحلي الإجمالي حيث قدر بـ (2384,7) مليون دولار ، كما وبلغ عدد العاملين والشركات المسجلة في غرفة تجارة بغداد (16545) اعتمادا على بيانات غرفة تجارة بغداد لهذا العام [1]

2005[1]) الأهمية النسبية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة الناتج المحلي الإجمالي عام /2الجدول (

[1] مصدر سابق

القطاع	الناتج المحلي الإجمالي عام 2005	الأهمية النسبية% 2005
النفط	2627,9	63,9
الزراعة	2754,8	6,7
الصناعة	822,3	2,0
المواصلات	2837,0	6,9
التجارة	2384,7	5,8
المال والتأمين	534,5	1,3
التنمية الاجتماعية	4892,8	11,9
بقية القطاعات	616,7	1,5
المجموع	41115,7	100

ثامنا: قطاع المال والتأمين وخدمات العقار والقطاعات الاخرى :

قدرت نسبة مساهمة قطاع المال والتأمين وخدمات العقار (١,٣ %) من

الناتج المحلي الاجمالي حيث قدر (٥٣٤,٥) مليون دولار، آما وقدرت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى (١,٥ %) في الناتج المحلي الاجمالي والتي تعادل (٦١٦,٧) مليون دولار .

يتوقع مستقبلا مزيدا من الخطوات العملية والعلمية المتقدمة في المجالات آافة المؤثرة في جميع القطاعات الاقتصادية والتي تؤدي الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى وارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي

آما و اظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة للاحصاء السكاني في الجهاز المرآزي للاحصاء بان نسبة معدل البطالة (٢٩,٦%) للفئة العمرية (١٥ – ٢٤) سنة في حين آانت (٤٣,٨%) للفئة العمرية ذاتها في العام السابق ومعدل النشاط الاقتصادي(٤٢,٤%) في حين آان (٣٤,٧%) في العام السابق .

قدرت نسبة مساهمة قطاع المال والتأمين وخدمات العقار (1,3%) من الناتج المحلي الاجمالي حيث قدر (534,5) مليون دولار ، كما وقدرت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى (1,5%) في الناتج المحلي الاجمالي والتي تعادل (616,7)

---

[1] تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للفصول الثلاث الأولى/2005
-تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للفصل الرابع/2005 اعتماد التقارير الشهرية/المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/قسم الاقتصاد المحلي

مليون دولار .يتوقع مستقبلا مزيدا من الخطوات العملية والعلمية المتقدمة في المجالات كافة المؤثرة في جميع القطاعات الاقتصادية والتي تؤدي الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى وارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي .كما و اظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة للاحصاء السكاني في الجهاز المركزي للاحصاء بان نسبة معدل البطالة (29,6%) للفئة العمرية (15-24) سنة في حين كانت (43,8%) للفئة العمرية ذاتها في العام السابق ومعدل النشاط الاقتصادي (42,4%) في حين كان (34,7%) في العام السابق[1] .

ثالثاً: لناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجموع الأنشطة الرئيسية

(السعلية، التوزيعية والخدمية) وكالاتي :

-1الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للانشطة الرئيسية (السعلية، التوزيعية والخدمية) سجلت الأنشطة السلعية بالأسعار الثابتة عام 2020 انخفاضا بلغت نسبته (15.8-%) لتبلغ (133557.1) مليار دينار مقابل (158693.3) مليار دينار العام السابق، ويعزى ذلك الى الانخفاض في نمو القيمة المضافة في كل من قطاع التعدين والمقالع وقطاع البناء والتشييد بنسبة (12.6-%)، (67.6-%) على التوالي. وسجلت الأنشطة التوزيعية انخفاضا بنسبة(20.6-%) لتبلغ (29180.3) مليار دينار مقابل (36745.4) مليار دينار في العام السابق، ويعزى ذلك الى انخفاض القيمة المضافة في كل من قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وقطاع النقل والاتصالات والخزن وقطاع البنوك والتأمين بنسبة (20.4-%)،(18.7-%)،(32.1-%) على التوالي. كما سجلت الأنشطة الخدمية انخفاضاً بنسبة (10.0-%) عن العام السابق لتبلغ (26661.2) مليار دينار مقابل (29619.7) مليار دينار عام 2019. وبذلك تحتل الأنشطة السلعية المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (70.59%)

تليها الأنشطة التوزيعية بنسبة (15.4%) ثم الأنشطة الخدمية بنسبة (14.1%) كما في الجدول (3)

[1] زارة التخطيط والتعاون الإنمائي/مديرية الحسابات القومية

الأنشطة	2019	2020	معدل النمو
الأنشطة السلعية	158693.3	1335571	-15.8
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	70.5	70.5	
الأنشطة التوزيعية	36745.4	29180.3	-20.6
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	16.3	15.4	
الأنشطة الخدمية	29619.7	26661.2	-10.0
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	13.2	14.1	
الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة	225058.4	189398.6	-15.8

) سنة 2019-2020المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للانشطة الرئيسية بالأسعار الأساسية الثابتة لعامي (

3)[1] جدول (2007-100الأساس (

رابعاً: تحليل تطور معدلات التضخم النقدي في العراق للمدة (2003-2018)

يعد التضخم احد اهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تتسم بالعالمية بوصفه من أهم القضايا التي تواجه دول العالم النامية منها والمتقدمة على حد سواء ويعد التضخم مؤشراً هاما من مؤشرات أداء الاقتصاد القومي ومتغيرا أساسيا في خطط التنمية ومقياسا دقيقا في الحسابات القومية للتفريق بين المتغيرات الاقتصادية الكلية بالأسعار الجارية عنها بالأسعار الثابتة[2].وتمتاز هذه المرحلة بدخول العراق حربا اسفرت عن تفكك الدولة العراقية وغيابها وحدوث فراغ دستوري، وتدمير البنية التحتية المدنية ومنشآت تخزين المواد الغذائية والمجتمعات الصناعية ومحطات تكرير النفط ومحطات ضخ المياة ومرافق الاتصالات والطرق وسكك الحديد لذا عانى الاقتصاد العراقي من اختلالات وتشوهات[3] . ظهرت بعد عام 2003 واستمرت مؤشرات الأسعار بالارتفاع اذ بلغ عام 2003 (181301,7) بعد ان كان

[1] مصدر سابق

[2] اوس فخر الدين الجويجاتي، التضخم، التضخم غير المؤكد والسياسة النقدية، جامعة الموصل تنمية الرافدين، العدد103، المجلد33، سنة2011، ص118.

[3] محمد عبد صالح، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص44.

(136752,4) في عام 2002، اذ يوضح الجدول (4) بان معدلات التضخم بلغت (33.6%) معدل سنوي لعام 2003 ،والسبب في ذلك يعود الى التحسن في الوضع المعاشي للأسرة العراقية من ناحية الغاء الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة واندفاع الاسر نحو شراء المواد المنزلية والأثاث والسيارات اما عام 2004 فقد شهد معدل التضخم انخفاضا ملحوظاً بلغ (26.9%) عاود معدل التضخم للارتفاع في عامي2005 و 2006 اذ بلغ على التوالي (36.6) (53.2) ويعد معدل التضخم عام 2006 هو اعلى مستوى وصل الية التضخم منذ سنوات العقوبات والسبب في ذلك يعود الى الإسراع في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الداخلية ضمن البطاقة التموينية فضلا عن الاختناقات التي حصلت في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركزت أساسا في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاس ذلك على تكاليف النقل والمواصلات وتكاليف الإنتاج والتسويق، شهد عام 2007 انخفاضا في معدل التضخم الى (30.8%) والسبب يعود الى سعي البنك المركزي الى استهداف وتقليل معدل التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي من خلال رفع أسعار الفائدة، وانخفاض ملحوظ لمعدل التضخم خلال العام 2008 الى مستوى متدنٍ بلغ (2.7%) في حين سجل معدل التضخم قيمة سالبة في عام 2009 اذ بلغ (2.8-%) ويعود سبب ذلك الى الازمة المالية العالمية التي اصابت الاقتصاد العالمي أدت الى انخفاض أسعار السلع المستوردة ومن ثم تراجع معدل التضخم، وشهد عام 2010، و2012 ارتفاعا في معدلات التضخم وبمعدلات بلغت (2.4%) و(6.1%) على التوالي والسبب يعود الى ارتفاع أسعار اغلب فقرات الرقم القياسي للأسعار الذي بلغ (125.1) لعام 2010 للأسعار الناتج عن انخفاض عرضها في الداخل والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية وتتصف السلع المستوردة بارتفاع أسعارها ما ينقل عدوى التضخم الخارجي الى الداخل (التضخم المستورد)[1] واستمر بعدها بالانخفاض الى (1.9% ، 2.2%) لعامي 2013 و 2014

)4الجدول (

[1] التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013، العراق ، وزارة التخطيط ، 2013 ،ص3-4 .

تطور معدلات التصخم النقدي في العراق للمدة (2003-2018) [1]

السنوات	الرقم القياسي الأسعار المستهلك (1)	معدلات التضخم (2)
2004	36.4	26.9
2005	49.9	36.9
2006	76.4	53.2
2007	100.0	30.8
2008	112.7	2.7
2009	122.1	2.8
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	148.1	0.1
2017	148.4	0.2
2018	149.0	0.1

المبحث الثالث : (النفقات العامة والايرادات العامة)

المطلب الاول : النفقات العامة

اولا : تعريف النفقات العامة

[1] بيانات البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرة متفرقة، ص14.

النفقة العامة –: مبلغ نقدي يدفع من قبل الدولة او احدالاشخاص المعنوية العامة التابعة لها بغية تحقيق منفعة عامة

ثانيا[1] : عناصر النفقة العامة

1_ النفقة العامة مبلغ من النقود : تتأخذ النفقة العامة عادة" طابعا" نقديا" ، يتمثل فيما تدفعه الدولة او هيئاتها العامة للحصول على الموارد إلانتاجية من سلع وخدمات من اجل القيام بنشاطها ، كدفع مرتبات العاملين وأجورهم ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والانفاق على الجيش وقوات الأمن وألاشغال العامة ... الخ ، ولا يعد من قبل النفقة العامة التجاء الدولة بما لها من سلطات الى الحصول على ما تحتاجه من موارد إنتاجية بغير مقابل كما هو في حاالات التكليف إلجباري ، او جباية ما تحتاجه عينيا" من الافراد دون ثمن ، او مزايا عينة كالسكن المجاني او مزايا نقدية كالاعفاء من الضرائب ، وقد تضاءلت هذه الحالات في ظل الدولة الحديثة ، بحيث اصبح قيام الدولة بدفع مقابل نقدي للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات بشكل عنصر أساسيا" من عناصر النفقة العامة وترتب على ذلك ازدياد حجم النفقات العامة ، وبالتالي حجم الضرائب وغيرها ومن مزايا استخدام النقود في إلانفاق انه يسهل من عمل النظام المالي ، حيث انه يركز مبدأ الرقابة على النفقات العامة تامينا" ألافضلية استخدامها وفقا" للقواعد التي تحقق المصلحة العامة، ولا تتحقق بسهولة هذه الاعتبارات في الانفاق العيني ، فضلا" على ان إلانفاق العيني يثير من المشاكل إلادارية والتنظيمية ويتسم بعدم الدقة ، كذلك الانفاق العيني هو الاخلال بمبدأ المساواة بين ألافراد أمام فرص الاستفادة من النفقات العامة وتحمل ألاعباء التي تفرضها

2_ صدور النفقة العامة من الدولة او احدى هيئاتها : يشترط في النفقة العامة ان تصدر من الدولة او احدى هيئاتها ، وبهذا المفهوم فأنها تشمل نفقات الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة ونفقات المشروعات العامة ، وتعد النفقة العامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية ، وبالعكس فان النفقة التي يقوم بها ألافراد او المشروعات الخاصة لا تعد نفقة عامة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام ، فاذا تبرع شخص ما بمبالغ لبناء مستشفى او مدرسة على سبيل المثال فال يعتبر ذلك نفقة عامة إنما يدخل ذلك ضمن اطار إلنفاق العام

3_ النفقة العامة تحقق نفع عام : النفقة العامة تهدف أساسا" الى شباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام وبهذا المعنى لا تعتبر نفقة عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ولا تحقق نفعا" عاما" لألفراد ، مثال ذلك ألافراد متساوون في

[1] م.م ضياء حسين سعود ، المالية عامة ،

تحمل ألعباء المالية الضرائب وغيرها فهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في جميع الوجوه ، اي ان النفقة سدادا" لحاجة عامة وليس لمصلحة خاصة[1]

ثالثا : تحليل واقع النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق

يعد العراق من بين الدول التي يسود فيها القطاع العام على جميع نشاطاته الاقتصادية على مر السنين فقد توسعت وظائ الدولة من ناحية اقتصاديةوالاجتماعية والاستثمارية اضافة الى الوظائف التقليدية وبالتالي ازداد معها حجم النفقات) بين تلك المتغيرات في حجم النفقات 5العامة في الموازنة وذلك تبعا للنظام الاقتصادي الذي تتبناه لدولة والجدول رقم (العامة والناتج المحلي الاجمالي بالشكل الاتي[2]:

) ان النفقات العامة يتسم بالذبذباتخلال فترة البحث ولكن بشكل عام الناتج المحلي الاجمالي خلال 5يبين من الجدول (حجم النفقات العامة اكثر بكثير مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي لذا 2004تلك الفترة يتجة نحو الارتفاع ففي سنة %) ولكن في سنة 123.5نربنسبة االمساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي تسجل اعلى مستوى وهو(بدا الناتج الاجمالي بالارتفاع مقارنة بالنفقات العامة لذا سجل نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي 2005 %)ولكن بعد تلك السنة بدا كلا من النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع حتى يصل الى سنة 53.9(وهناك ارتفاعا ملحوظا في النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي في تلك السنة اي نسة التغير السنوي لنفقات 2013 %) على التوالي والسبب يعود الى ارتفاع سعر النفط الذي يقارب 10%) و(20العامة والناتج المحلي الاجمالي يصلى ال ( ) دولار من جهة وقام الحكومة العراقية في تلك السنى بتحديد موعج الانتخابات البرلمانية في شهر ابريل عام 106الى (ومن جهة اخرى قام الحكومة تاعراقية بالزيادة في2014[3]

)5جدول (

السنوات	النفقات العامة مليار دولار الجاري	الناتج الاجمالي مليار دولارالجاري	نسبة التغير في النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي		نسبة المساهمة للنفقات العامة (%) الناتج المحلي الاجمالي
			النفقات العامة	الناتج الاجمالي	
2004	45.2	36.6	-		123.50

[1] ضياء حسين سعود ، مصدر سابق ، ص27 .

[2] من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة 2007-2019

2004-2019بيانات البنك الدولي للمدة

[3] مصدر سابق

53.09	37	-41	50.1	26.6	2005
77.27	30	89	65.1	50.3	2006
35.70	36	37-	88.8	31.7	2007
42.55	48	77	131.6	56	2008
48.88	15-	3-	111.7.	54.6	2009
59.26	21	47	135.5	80.3	2010
52.24	33	17	180.5	94.3	2011
51.42	17	16	212	109	2012
56.43	10	20	232.5	131.2	2013
53.36	4-	9-	223	119	2014
52.61	23-	24-	172.4	90.7	2015
59.87	0.001	14	172.2	103.1	2016
54.93	20	10	207	113.7	2017
49.26	12	0.001	231	113.8	2018
47.09	10	5	254	119.6	2019
52.93%	16%	12%	156.50	83.69	المتوسط
			12.87%	6,27%	معدل نمو السنوي المرك

نفقاتها لكسب راى العراقيين وتقتحم الساحات اليت يعتصم فيها المتظاهرون المناوئون للحكومة في مدينة الحويجة قتيلا وادى الى حالة من الغضب واشتباكات في محتفظات اخرى ... و في 50بمحافظة كركوك الامر الذي خلف اكثر من) مليار دولار وهو اعلى مستوى خلال 254 سجل الناتج المحلي الاجمالي اعلى مستوى وهو (2019نهاية فترة البحث %) بشكل عام يمكن 47مدة البحث في حين سجلت نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي فقط (%) في حين الناتج 6) يساوي اكثر (2019-2004القول ان معدل النمو السنوي المركب للنفقات العامة خلال مدة (. %)13.8المحلي الاجمالي يساوي (

%) 53اما في ما يخص متوسط نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة البحث حوالي (الذي اكثر من 2004ولكن اعلى نسبة مساهمة للنفقات العامة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يعود ال سنة

%) والسبب يعود الى تشكيل اول حكومة مؤقتة بعد النظام السابق وقام تلك الحكومة بتعيين الالف الموظفين 123(وانشاء المشاريع الخدمية وصيانة بعض القطاعات خصوصا القطاع النفطي والكهرباء... الخ عن طريق النفقات العامة % 35.7 الذي يقارب (2007ولكن اقل مساهمةللنفقات العامة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يعود الى سنة والسبب يعود الى عدم استقرار الوضع الامني في العراق وايقاف اغلب المشاريع الحكومية وصل حالة الى اعلان الرئيس الامريكي جورج بوش استراتيجية جديدة للعراق ليتم بموجبها ارسال الاف الجنود الامريكيين الجدد الى العراق بهدف تعزيز الامن والاستقرار

المطلب الثاني : الايرادات العامة

هي مجموع الأموال التي تجبيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة. والإيرادات العامة هي مكون هام في السياسة المالية كان مفهوم الإيرادات العامة غير معروف لدى الجماعات البدائية الأولى، إذ كان القيام بواجب الحراسة والدفاع عن الجماعة هو الوجه الوحيد للحياة المشترك بين أفراد القبيلة الواحدة. فلم [1] تكن ثمة حاجة إلى الإيرادات العامة ولو لتمويل الحروب. ولكن هذا الوضع تطور نتيجة تمركز السلطة بيد حاكم

قوي وفي الأصل كان الحاكم مسؤولاً عن إيجاد الإيرادات اللازمة لتلبية رغباته وقيامه بواجباته

ذلك لأنه السيد المطلق التصرف بالأموال الموجودة ضمن حدود بلاده، يمنحها حيناً للمقربين والحاشية، ويحتفظ بها عموماً للاستفادة من ريعها وإيراداته وكان، نتيجة لذلك، كل إيراد يأتي من هذه الملكية إنما هو إيراد التاج، ينفقه على تصريف أمور الدولة وتلبية حاجاتها فلم تعرف الممالك والحضارات القديمة المؤسسات القانونية والسياسية التي تفرق بين شخصية الحاكم وشخصية الدولة. فكانت الملكية العامة، ملكية أميرية تعود لشخ الأمير. وكان مال الحاكم هو مال الدولة وخزينة الدولة هي خزينة الحاكم الخاصة. ولم تساعد هذه النظرة في إيجاد مفهوم للإيرادات العامة يختلف عن إيرادات [2]الحاكم الخاصة

ثانياً انواع الايرادات العامة

[1] . 43-42 ، ص 2018د رائد ناجي احمد ، علم المالية العامة ، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية ، بغداد ،
[2] المصدر نفسه .

أ_مصادر عادية : وهي ايرادات ينص عليها القانون المالية سنوياً

ايرادات الدومين العام : هي عبارة عن مجموعة الاموال منقولة وعقارية تملكها الدولة ملكية عامة _1

ايرادات الدومين المالي : ما تملكة الدولة من سندات مالية وفوائد القروض ويعتبر انواع الدومين اهم مصدر خزينة _2 للدولة

الضرائب والرسوم : هي ايرادات التي التحصل عليها الدولة من ضرائب مفروضة على الخواص الى جانب الرسوم _3 الجمركية االمفروضة على مايصدر ومايستهلك

ب_ مصادر غير اعتيادية : هي مبالغ تظهر في ميزانية الدولة بشكل غير منتظم وهي

القروض العامة : تحصل عليها الدولة باللجوء الى الافراد او البنوك وقد يكون داخلي او خارجي_1

الاعانات وهي مساعدات تقدمها الدول الاجنبية للدول الفبيرة نتيجة تعرضها لكوارث طبيعية _2

[1] الاصدار النقدي التمويل بالتضخم وتلجا في حالة استثنائية عندما تصبح الكتلة النقدية اقل من السلع والخدمات _3

ثالثاً : تحليل مؤشر الايرادات العامة

) نجد ان الايرادات العامة 6شهدت الايردات العامة تطورات كبيرة على الرغم من التذبذب خلال مدة الدراسة ومن الجدول (%) بسبب 54 وبمعدل سنوي (2008) مليون دينار في عام 80252182) مليون دينار الى (8491قد ارتفعت من ( ) مليون دينار وبمعدل سنوي سالب 55243526 ليبلغ (2009ارتفعا الايرادات النفطية لكن انخفضت الايرادات عام -%) وقد يعود السبب الى انخفاض اسعار النفط عالميا الذي يعد المصدر الرئيسي للايرادات في الموازنة العراقية لكن 31(%) ثم عاودت 20 وبمعدل نمو سنوي (2012)مليون دينار في عام 119817224عاودت بالانخفاض لتصل الى (-%) وذلك بسبب انخفاض 5) مليون دينار وبمعدل سنوي سالب (113767395 لتصبح (2013بالانخفاض في عام) مليون دينار وبمعدل نمو 53413446 ليصبح (2016اسعار النفط الذي اثر مباشرة على الايرادات العامة حتى عام ليصبح 2020-%) ثم اخذت بالارتفاع لكن لم يستمر هذا الارتفاع اذا عاود بالانخفاض في عام 94سنوي (2019) مليون دينار في عام 107566995-%) بعد ان كان (41) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (63199689( ) انخفاض الصادرات النفطية وقد بلغ النمو 296وقد يعود السبب الى جائحة كورونا وتوقف اكثر من مؤسسات الدولة ( ) وقد يعود السبب الى 2020-2004 وهي مرتفعة قياسا للمدة (2003-1990%) للمدة من 53السنوي المركب (

[1] رائد ناجي احمد ، مصدر سابق ، ص 44

-2004اصدار العملة النقدية بسبب الحصار الاقتصادي والموجات التضخمية اما معدل النمو السنوي المركب للمدة (2020 %) ويرى الباحث ان السبب يعود الى ضبط الاصدار النقدي واستقرار قيمة العملة النقدية على الرغم 4 فقد بلغ [1]من ارتفاع الايرادات الحقيقية

) مليون دينار2020-2004) متغيرات الدراسة للاقتصاد العراقي للمدة (6جدول رقم (

السنة	1الايرادات العامة	اجمالي (تكوين راس المالي الثابت) بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	نمو الايرادات % العامة	نمو تكوين راس المال	نمو الناتج المحلي الاجمالي
2004	32982739	900577488.2	53235358	1437	2	80
2005	40502890	1629156087	73533598	23	81	38
2006	49055545	1808293985	95587954	21	11	30
2007	52046698	1041188896	111455813	6	42-	17
2008	80252182	2384299751	157026061	54	129	41
2009	55243526	1475828905	130643200	31-	38-	17-
2010	70178223	2571618702	162064565	27	74	24
2011	99998776	3642294043	217327107	42	42	34
1012	119817224	3418359541	254225490	20	6-	17
2013	113767395	5545000856	273587529	5-	62	8
2014	105386623	4853107037	266420384	7-	12-	3-
2015	849552038	4066142072	199715699	706	16-	25-
2016	53413446	3644622738	203869832	94-	10-	2
2017	77335955	3957281950	221665710	45	9	9

[1] البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،المجموعة الاحصائية لسنوات متفرقة

2018	106569834	4729064930	268918874	38	20	21
2019	107566995	6280030010	276157868	1	33	3
2020	63199689	4210925340	219768798	41-	33-	20-
2004-2020معدل النمو السنوي المركب للمدة				53	57	62
				4	10	9

الطلب الثالث : العجز

إطار النظري لمشكلة عجز الموازنة العامةللدولة :تعتبر نظرية عجز الموازنة العامة للدولة ومناهج علاج هذا العجز من القضايا الاستراتيجية التي تناولتها المدارس والمذاهب الاقتصادية المختلفة. وقد يصعب أن نجد قضية قد اشتد الصراع الفكري والنظري فيها وتفاوت الجدل والآراء حولها وتباينت الاجتهادات بشأنها مثلما حدث لقضية عجز الموازنة العامة ومناهج علاجها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين[1] وفى ضوء تنامي الدور الذى تلعبه الحكومات في النشاط الاقتصادي، اتجه العجز في الموازنة العامة إلى التزايد في مختلف دول العالم، ومع هذا التزايد تزايد القلق بشأنه بعد تجاوزه الحدود الآمنة ووصوله إلى مستويات خطير يهدد الاستقرار المالي والنقدي في الدول المختلفة. وزاد من خطورة ذلك أن العجز أصبح سمة هيكلية لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي وعلى الأخص في الاقتصاديات النامية، وأصبحت له نتائج وآثار اقتصادية خطيرة، وترتبط هذه النتائج والآثار ارتباطاً وثيقاً بالطريقة أو الوسيلة التي يمول بها هذا العجز. فالدول التي تمول العجز عن طريق موارد حقيقية كالاقتراض الداخلي أو الخارجي، تصاعد فيها حجم الدين العام الداخلي والخارجي وتصاعدت بالتبعية أعباء خدمته من فوائد واستهلاكات مما شكل ضغطاً على تمويل الموازنة العامة في السنين المقبلة، وبالتالي تفاقم العجز.

[1] أ.د. سيد البواب. "عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج" – الطبعة الأولى عام ٢٠٠٠ – ص59 .

وتعتبر وصفة صندوق النقد الدولي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة إحدى المحاور الثلاث لبرامج التثبيت الاقتصادي Stabilization Programmes لصندوق النقد الدولي والتي تدور حول : السياسات المتعلقة بالموازنة العامة، والسياسات المتعلقة بميزان المدفوعات، والسياسات المتعلقة بالمشاكل النقدية.

وهذه الوصفة تنطلق من تلك الرؤية الفكرية أو الفلسفية التي ينادي بها المذهب الاقتصادي النيو كلاسيكي New Classica وعلى الأخص المدرسة النقدية Monetarism والتي تقرر بأن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هو الذي أدى إلى ظهور المشكلات الاقتصادية المختلفة مثل تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة التضخم وظهور البطالة ومن ثم ظهور ظاهرة الركود التضخمي.

ووجهة نظر الاقتصاديين النقديين مفادها أن عجز الموازنة قد نشأ بفعل النمو المتزايد للنفقات العامة للدولة سواء في مجال الإنفاق العام الجاري أو في مجال الإنفاق العام الاستثماري والذي يمكن قياسه بنسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد تمخض عنه النتائج التالية[1]:

1-إن نمو الإنفاق قد واكبه نمو متسع النطاق لنشاط الدولة مما أدى إلى تقليص حرية الحركة أمام رأس المال الخاص.

2 _إن النمو المتزايد للإنفاق العام قد أجبر الحكومة على زيادة الضرائب، مما أثر بالسالب على حوافز الادخار والاستثمار والإنتاج في القطاع الخاص وفي الاقتصاد القومي.

3_ ونظراً إلى أن النمو المتزايد في الإنفاق العام لم يواكبه نمو مناظر في الإيرادات السيادية للدولة فقد أدى ذلك إلى ظهور العجز بالموازنة العامة للدولة وزيادة الدين العام من خلال طرح السندات العامة وزيادة الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة

4_ وقد أدت زيادة حجم الدين العام الداخلي إلى تحويل المدخرات المتاحة من القطاع الخاص إلى الحكومة والقطاع العام لتمويل الإنفاق العام الجاري، مما أدى إلى إضعاف معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي. هذا بينما ترى برامج

[1] السيد البواب ، مصدر سابق ، ص60 .

التثبيت والتكييف الهيكلي ذي الوجه الإنساني أن التثبيت والتكييف الهيكلي الذى لا يحقق النمو الاقتصادي ولا يراعى التنمية البشرية هو أمر غير مقبول، كما أنه يتعارض مع اعتبارات الإنتاجية.[1]

*** مبادئ الفكر التنموي في علاج عجز الموازنةالعامة في الدول النامية : ٠**

١- إن العجز في الموازنة العامة في الدول النامية يمثل أحد الاختلالات الهيكلية الكبرى التي تعاني منها الاقتصاديات النامية، مما يتطلب علاج هذه لاختلالات.

٢- أن ننظر إلى علاج عجز الموازنة العامة في الدول النامية على اعتبار أنه أحد الأركان الأساسية لإعادة إحياء وإنعاش جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع عدم اللجوء إلى برنامج انكماشي قد يؤدي إلى تردي معدلات النمو.

٣- إن مقتضيات النمو تتطلب العمل على زيادة معدلات الادخار في الدول النامية، وأن زيادة معدلات الادخار تتطلب – القضاء على العجز الجاريCurrent Deficit للموازنة العامة الذي يعد ادخاراً سالباً.

٤- يجب عدم الالتجاء في تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات النامية عن طريق التمويل التضخمي وتقليصه إلى الحدود التي تتناسب مع النمو الحقيقي المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي وأن يتم الاعتماد في هذا التمويل على موارد حقيقية.

٥- أن توزع تكلفة برنامج علاج عجز الموازنة العامة في الدول النامية على المواطنين بشكل يراعي فيه العدالة الاجتماعية.

*** أدوات الفكر التنموي في علاج عجز الموازنةالعامة: ٠**

تنصب وصفة صندوق النقد الدولي في علاج عجز الموازنة على برنامج انكماشي بينما يرتكز الفكر التنموي على السياسات التي تخص العجز وتحقق التنمية الاقتصادية وتعمل على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

ويضم الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات النامية ستة أدوات رئيسية هي:

---

[1] المصدر نفسه ، ص 61.

أ- الترشيد وضبط الإنفاق العام.

ب- الترتيب الاقتصادي لأولويات الإنفاق العام.

ج- الكفاءة الاقتصادية في الإنفاق العام.

د -السيطرة والإدارة الفعالة على الدين العام الداخلي والخارجي وعلى أعباء خدمته.

هـ- العمل على تنفيذ منظومة ضريبية متكاملة تعتمد على إصلاح النظام الضريبي وتنمية موارده ورفع كفاءة كوادره.

و- العمل على تنمية الموارد غير الضريبية من خلال تنمية الرسوم وإصلاح الهياكل التمويلية للهيآت الاقتصادية.

*** نظرية الاختيار العام وعبء الدين العام الداخلي والحد الأمثل لعجز[1]**

[1] السيد البواب ، مصدر سابق ، ص 62 .

الاستنتاجات :

1_ ان الوضع الاقتصادي في البلد لايشهد تطوراً ملموسًا بشكل كبير في مختلف المجالات ولعل السبب الاول في ذالك هو الفساد المالي والاداري

2_ ان الموازنة المالية يتم اعدادها بالطرق التقليدية والتي اثبتت عد كفائتها

3_تبين ان الايرادات العامة لها الاثر الاكبر على الناتج المحلي الاجمالي مما يبين ان العراق ما زال يعتمد على المصدر الريعي في الايرادات وهو النفط

4_يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية واضحة وخصوصا بعد عام 2003 اذ شهد العراق الكثير من التغيراتالتي حصلت في البلاد سواء كانت اقتصادية او سياسية

:المصادر

: الكتب

1- إبراهيم أنيس :"المعجم الوسيط" ، ج1 ، مطبعة قطر الوطنية ، 1985 .
2- أحمد الصغير قراوي :"محددات ومواجهات الاستثمار من منظور إسلامي" ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف/ الجزائر ، مايس 2003 .
3- أحمد زكريا صيام :"مبادئ الاستثمار" ، مكتبة جامعة غزة للبنات ، غزة ، فلسطين ، 2003
4- الإمام ابن منظور :"لسأن العرب" ، مادة (ثمر) ، م1 ، دار صادر ، بيروت ، 1965 .
5- حسين عمر :"موسوعة المصطلحات الاقتصادية" ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1965
6- راشد البراوي :"الموسوعة الاقتصادية" ، ط1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1971 .
7- رائد ناجي احمد ، علم المالية العامة ، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية ، بغداد ، 2018
8- سيد البواب. "عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج" – الطبعة الأولى عام ٢٠٠٠ .
9- عبد العظيم عبد الواحد الشكري ، المتغيرات الاقتصادية الكلية واداء القطاع الصحي ، العراق ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، 2019 .
10- عبدالله الطاهر :"مقدمة في إقتصاديات المالية العامة" ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، 1984 .
11- عبدالوهاب الأمين – د. زكريا عبدالحميد الباشا :"مبادئ الإقتصاد الكلي" ، دار المعرفة ، 1983
12- عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، الطبعة أألولى ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الاردن 1999
13- قورين حاج قويدر ، مفهوم التمويل الدولي ، منتدى المحاسبيين العرب ، 2007
14- ماجد أحمد عطا الله :"إدارة الاستثمار" ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2011 .
15- وردخاي كريانين :"الإقتصاد الدولي – مدخل السياسات" ، تعريب د. محمد إبراهيم – د. علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2007

: المجلات

1- اوس فخر الدين الجويجاتي، التضخم، التضخم غير المؤكد والسياسة النقدية، جامعة الموصل تنمية الرافدين، العدد103، المجلد33، سنة2011
2- خالد روكان، واخرون، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في العراق واثرهما على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2018)، مجلة جامعة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 34، 2019 .
3- عدنان داوود محمد العذارى، عبد الجاسم عباس على الله، اثر المؤشرات المالية على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي للمدة (1990-2015)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرف والتطبيقية المجلد 27، العدد 3، 2019.
4- محمد عبد صالح، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،

: الرسائل والاطاريح

1- غدير بنت سعد الحمود :"العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية"، رسالة ماجستير/إقتصاد ، كلية العلوم الإدارية/ جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، 2004 .